الأمم المتحدة A/54/PV.38

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٨
الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظر الغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنغولفسون (ايرلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الرابعة والخمسين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (A/54/475)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار الذي أوصت لجنة وثائق التفويض باعتماده في الفقرة ١٤ من تقريرها ينص على ما يأتي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض وفي التوصية الواردة فيه،

"توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض".

نبت الآن في توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في الفقرة ١٤ من تقريرها.

اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٦/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يرغب في الإدلاء ببيان لتعليل تصويته.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها لتعليل التصويت محددة بـ ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد محمودي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لأعرب عن تحفظنا بشأن الجزء الذي يتعلق بوثائق تفويض إسرائيل من تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة A/54/475.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86231

9986231

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت.

بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/54/398)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يعرف الأعضاء أن الأمين العام، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة الثانية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة وبموافقة مجلس الأمن - يخطر الجمعية العامة بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين التي تكون محل نظر مجلس الأمن وبالمسائل التي فرغ مجلس الأمن من النظر فيها.

وفي هذا الصدد، مطروح على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صدرت باعتبارها الوثيقة A/54/398.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(ب) انتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٠٦/٤٣ تشرع الجمعية في انتخاب ٢٩ عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

والدول الأعضاء الـ ٢٩ التي ستنتهي عضويتها هي: أستراليا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، بنما، بنن، بوركينا فاصو، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، ساموا، سلوفاكيا، شيلي، الفلبين، فنلندا، كولومبيا، كينيا، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، موريتانيا، الهند، هولندا.

وتلك الدول يجوز إعادة انتخابها فورا.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه، بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ستظل الدول التالية أعضاء في مجلس الإدارة: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، بلجيكا، بوتسوانا، بوروندي، بيلاروس، جامايكا، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، زمبابوي، السودان، الصين، فرنسا، فنزويلا، كازاخستان، الكاميرون، كندا، كوبا، ملاوي، النرويج، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

وبالتالي فإن الدول الـ ٢٩ هذه لا يحوز انتخابها في هذا الاقتراع.

ويعرف الأعضاء أنه، وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي تجري جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين.

بيد أنني أود أن أذكّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ التي تقضي بجعل الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخاب أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها قاعدة متبعة ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

وحيث أنه لم يتقدم أي وفد بمثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في عملية الانتخاب على هذا الأساس؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالترشيحات، أبلغني رؤساء المجموعات الإقليمية بأن المرشحين المعتمدين للمقاعد الثمانية من الدول الأفريقية هم أوغندا، بنن، بوركينا فاصو، الجماهيرية العربية الليبية، السنغال، غامبيا، غينيا الاستوائية، مصر.

وبالنسبة للمقاعد السبعة من الدول الآسيوية، فإن المرشحين المعتمدين هم إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، تايلند، جزر مارشال، ساموا، المملكة العربية السعودية، الهند.

وبالنسبة للمقاعد الثلاثة من دول أوروبا الشرقية فإن المرشحين المعتمدين الثلاثة هم: بولندا، جمهورية مولدوفا، سلوفاكيا.

وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن المرشحين الخمسية للمقاعد الخمسة هم: البرازيل، جزر البهاما، سورينام، كولومبيا، المكسيك.

وبالنسبة للمقاعد الستة لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى فإن المرشحين الستة المعتمدين هم: إيطاليا، تركيا، الدانمرك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هولندا.

ولما كان عدد المرشحين المعتمدين من الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، يتطابق مع عدد المقاعد المتعين شغلها من كل إقليم، هل أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمدة أربع سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وعليه أعلن انتخاب الدول الـ ٢٩ الآتية أسماؤها أعضاء في مجلس إدارة برناج الأمم المتحدة للبيئة لفترة أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠: أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنن، بوركينا فاصو، بولندا، تايلند، تركيا، جزر البهاما، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، ساموا، سلوفاكيا، السنغال، سورينام، غامبيا، غينيا الاستوائية، كولومبيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الهند، هولندا.

أهنئ الدول التي انتخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/54/107)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): كما توضح الوثيقة A/54/107، ونظرا لأن مدة عضوية الاتحاد الروسي، وشيلي، وغابون، وفرنسا، وفيجي، وناميبيا، واليابان، ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فإنه يلزم أن يعين رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين سبعة أعضاء لملء الشواغر التي ستترتب على ذلك. وسيعمل الأعضاء الذين سيعينون على هذا النحو لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

بعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوربا الشرقية، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، فقد عينت الاتحاد الروسي، وشيلي، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وناميبيا، واليابان، أعضاء في لجنة المؤتمرات، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

تقرير الأمين العام (A/54/308)

مشروع قرار (A/54/L.12)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاصو ليعرض مشروع القرار A/54/L.12.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (تكلم بالفرنسية): في سياق نظر الجمعية العامة في البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، يسعدني أن يقع عليَّ واجب عرض مشروع القرار A/54/L.12، بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

يبدأ مشروع القرار في ديباجته بالإشارة إلى مختلف القرارات والتوصيات ذات الصلة التي تعترف بالوجود القانوني لمنظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها خاضعة للقانون الدولي، وتلك حقيقة شكلت أساس القرار ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، الذي قررت فيه دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المشاركة، بصفة مراقب، في دورات وأعمال الجمعية العامة.

ثم يوضح المشروع الأسباب الداعية إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقبل كل شيء، المنافع العائدة من هذا التعاون، لأن كلا المنظمتين تسعيان إلى تحقيق نفس المثل العليا والأهداف. وهي، على المستوى السياسي، السعي إلى تحقيق السلم بغية تهيئة عالم أفضل وأكثر توحدا؛ وعلى المستوى الاقتصادي، تعزيز التنمية الحقيقية لمصلحة جميع البلدان والشعوب، وهي تمثل شرطا أساسيا لإرساء الأمن الجماعي الحقيقي الذي نصبو إليه جميعا؛ وعلى الصعيد الإجتماعي، الحرية الإنسانية من خلال تعزيز الأمن الإنساني.

ويحيط مشروع القرار في منطوقه أولا علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام، الذي يشجع الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على مواصلة تعزيز تعاونهما بالنظر إلى الدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي في الساحة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف الأمم المتحدة في مجالات الأمن، ونزع السلاح، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والتعاون التقني.

وفي هذا الصدد، يوصي المشروع بأنه ينبغي للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لكي تجعلا هذا التكامل أكثر فعالية وتناسقا، أن تشجعا بقوة عقد الاجتماعات بين قادة المنظمتين، وخاصة الاجتماعات على المستوى الرفيع. ويوصي أيضا، أن ينظرا، إن أمكن، في عقد مؤتمر للمنظمتين في السنة المقبلة بهدف زيادة تعزيز وتقوية التعاون بينهما من خلال الحوار والتشاور.

وعلاوة على ذلك، ونظرا للعلاقة الخاصة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، يحث النص على أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة التقنية وغيرها من أنواع المساعدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولكي يظل هذا التعاون دائما واقعا ديناميا، يطلب المشروع إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين عن كل الجهود المضطلع بها لكي تعمل المنظمتان يدا بيد صوب تحقيق نفس الأهداف.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تتألف حاليا من ٥٦ دولة عضوا وأربعة مراقبين، تمثل إذن قوة فعالة على الساحة الدولية ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذها في الاعتبار. وقد برهنت منظمة المؤتمر الإسلامي على نضجها ومصداقيتها. ففي آخر اجتماع وزاري من اجتماعاتها الوزارية المنتظمة، عقد في تموز/يوليه الماضي، في أوغادوغو، بوركينا فاصو، اعتمدت عدة قرارات تمثل إسهام الأمة الإسلامية في إنشاء عالم ينعم بالسلام والإخاء. ونظر ذلك الاجتماع بموضوعية في الحالة في كوسوفو، وفي أفغانستان وفي كشمير، وفي الصومال، من ضمن ما نظر. ونظر الاجتماع أيضا في موضوعات العولمة، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري، ومشكلة الديون التي تعاني منها بلدان العالم الثالث. وألقى الاجتماع نظرة فاحصة على التشوهات الهيكلية والمعاملة التمييزية التي تقوض منظومة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، ودعا إلى الحلول وأوصى بتدابير فيما يتعلق بجميع هذه المسائل.

وبعبارة أخرى، أظهرت منظمة المؤتمر الإسلامي بذلك أنها أداة تخدم السلام والتنمية والتضامن فيما بين الشعوب. ولذلك، فإنه من مصلحة الأمم المتحدة أن

تستخدم هذه الأداة في إطار مهمتها المتمثلة في العمل على إيجاد عالم تسوده العدالة والسلام.

ولأن الحقائق تتحدث عن نفسها، فلست بحاجة إلى تقديم المزيد من الإيضاح. وإنني مقتنع كل الاقتناع بأن الجمعية ستمنح تأييدها التام لمشروع القرار A/54/L.12، الذي يشرفني أن أرفعه اليها لكي تنظر فيه وتعتمده.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يسر بنغلاديش أن تشترك اليوم في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة في المناقشة المتعلقة بالبند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" ونحن نثني على الأمين العام للأمم المتحدة لأنه قدم تقريرا موجزا مركزا بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وورد ذلك التقرير في الوثيقة A/54/308. ونقدر الجهود التي يبذلها للتشجيع على زيادة التعاون بين المنظمتين.

ما برحت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تعملان في تعاون وثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والتقنية. وتؤمن المنظمتان بأهداف مشتركة فيما يختص بتناول المسائل العالمية، ومن بينها مسائل السلم الدولي، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتقد وفدي أن زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأجهزتها ومؤسساتها تسهم في تعزيز مقاصد الأمم المتحدة وميثاقها وتعزيز مبادئها.

وبينما يرحب وفدي بتوطيد التعاون بين المنظمتين، اسمحوا لي أن أشير هنا إلى أننا لم نتمكن حتى الآن من النجاح في تسخير الآلية الفعلية لمثل هذا التعاون. وما برحت المنظمتان تشتركان بصورة فعالة في تعزيز أهداف السلم والأمن الدوليين، والتنمية، والعدالة الاجتماعية. وقد لاحظنا بارتياح أن الأمم المتحدة بصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بأجهزتها الفرعية، ومؤسساتها المتخصصة والتابعة، ما برحتا تعملان سويا لكي تكمل كل منهما الأخرى.

ويتضمن تقرير الأمين العام معلومات تفصيلية عن إجراءات المتابعة لتوصيات الاجتماعات المعقودة بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بما فيها التعاون في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن واقع التقرير، نعرف أن منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة المؤتمر الإسلامي صاحبة الشأن قد تعاونت تعاونا وثيقا خلال السنة السابقة في ميادين شتى، من خلال تبادل المعلومات وأنشطة أخرى. وقد كان من دواعي سعادة وفدي أن يدرك من التقرير مستوى التعاون الفعال بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

وقد لاحظنا أن المجتمع الدولي منح الأولوية في السنوات الأخيرة لمجالات تعاون معينة، مثل بناء السلام، وحفظ السلام، والنشر الوقائي، والدبلوماسية الوقائية. كما نساهم نحن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي مساهمة نشطة في هذا الصدد. ويسعدنا أن نلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الميدان أخذ في الازدياد منذ بعض الوقت ويؤمن وفدي إيمانا قويا بأن التعاون بين المنظمتين في هذه الميادين ينبغي أن يستمر.

ويسرني أن أعلن أن وفدي من مقدمي مشروع القرار A/54/L.12، المقدم في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، والمتعلق بمواصلة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وإنني أحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كدليل على التضامن مع العالم الإسلامي.

السيد فورال (تركيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتكلم هذا الصباح أمام الجمعية العامة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، الذي يغطي حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد ثبت أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بُعد هام من أبعاد النظام الدولي. وقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها، بدور المحفل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التعاون والتضامن فيما بين الدول الأعضاء فيها. ونحن نؤمن إيمانا تاما بإمكانية قيام تلك المنظمة بدور أكثر تأثيرا فيما يختص بالمسائل العالمية.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي واحدة من المنظمات الإقليمية الكبرى التي يمكن أن تسهم في أعمال الأمم المتحدة وأن تستفيد منها. ويمكن للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن يطرق مسائل شتى،

تتراوح بين صنع السلام والتنمية الاقتصادية، وبين حماية البيئة ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وتغطي منظمة المؤتمر الإسلامي مساحة جغرافية شاسعة وعددا ضخما من السكان الموزعين على أربع قارات. وهي تمثل طائفة من الثقافات والأنظمة السياسية الشديدة التنوع، والقاسم المشترك الذي يجمع فيما بينها هو تراث الإسلام وهو اسم مشتق حرفيا من لفظة "السلام". وتكتسب منظمة المؤتمر الإسلامي خبرة تاريخية وسياسية عميقة من خلال أعضائها، وهو الأمر الذي يمكنها من أن تصبح أداة هامة للسلام والاستقرار في العالم.

ويبين التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أنه حدث تعميق محمود للعلاقات بين المنظمتين من خلال الاتصالات الرفيعة المستوى والمشاورات الدورية والاجتماعات التقنية. وهي عملية يؤيدها وفدي ويدعو إلى مواصلتها.

وتأكيد التقرير على إمكانية التعاون في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في جهود صنع السلام، التي تمثل بُعدا جديدا شديد الأهمية، أمر جاء في أنسب وقت ويتصف بالأهمية الفائقة. والواقع أن احتمالات التعاون في جميع هذه الميادين احتمالات مشجعة. والمشاورات المنتظمة بين المنظمتين، لا سيما بشأن الصراع الجاري في أفغانستان، أمر يستحق الذكر في هذا الصدد. والمسائل ذات الأولوية في جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي، من أمثال مسائل الشرق الأوسط، وفلسطين، وطاجيكستان، وقبرص، والصومال، وجامو وكشمير، والبوسنة والهرسك، وناغورني كاراباخ، وكوسوفو، وغيرها، تتطابق مع المسائل التي تعالج في الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن المبادرات السلمية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يمكن أن تكون مفيدة أيضا في بعض حالات الصراع الأخرى.

من المؤكد أن الاجتماع العام الجامع لممثلي أمانات هيئات الأمم المتحدة وأمانة المؤتمر الإسلامي، والاجتماعات التنسيقية الجامعة لجهات الوصل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ووكالاتهما وهي الاجتماعات المقرر عقدها سنة ٢٠٠٠، ستساعد على توطيد أسس التعاون.

الاجتماع الخاص لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي المقرر عقده في اسطنبول في الشهور الأولى من العام القادم، إجراء تقييم لأنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي وييسر أيضا صياغة بعض الأفكار بشأن تعزيز التعاون في المستقبل بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

ويؤيد وفدي مشروع القرار الذي عرضه وفد بوركينا فاصو والذي يدعو إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ونرجو أن يزيد هذا التعاون من الإسهام في الجهود العالمية المبذولة من أجل السلام والتضامن الدولي.

السيد حق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي (A/54/308) يلخص التقدم الذي أحرزته في العام الماضي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في سبيل تعزيز أهدافهما المشتركة في مجال السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. ومن دواعي ارتياح وفدي أن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي تواصلان الاتصالات والمشاورات الفعالة بشأن عدد من القضايا السياسية الراهنة بما فيها أفغانستان والشرق الأوسط وفلسطين والصومال وطاجيكستان. وقد حظي دورهما الداعم المتبادل وتصميمهما على دفع عجلة المفاوضات لحل تلك الصراعات، بتأييد دولي واسع النطاق.

ونرى أن من المفيد للمنظمتين أن تواصلا توسيع نطاق تلك المشاورات كي تشمل الحالات التي لم يسجل فيها إحراز تقدم رغم ما قد يوجد فيها من إمكانات لتهديد السلم والأمن العالميين. وقضية جامو وكشمير واحدة من القضايا التي يفيد فيها التعاون بين المنظمتين في التوصل إلى حل عادل ومنصف للمشكلة وفقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الموضوع.

ونلاحظ مع التقدير أن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يتزايد أيضا في نطاق واسع من المجالات الاجتماعية الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. ويتضمن تقرير الأمين العام شرحا موجزا لأعمال المتابعة خلال العام الماضي من قبل منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ونرى أن الجانبين يجب أن يواصلا بحث سبل ووسائل زيادة توسيع وتنويع تعاونهما بتحديد مجالات جديدة. ومن شأن تعزيز التعاون أن يفيد شعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأعضاء الأمم المتحدة.

خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي أعربنا عن قلقنا لأن بعثة المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، التي ظلت تعمل في نيويورك منذ أكثر من عقدين، لا تتمتع بالاعتراف الرسمي من الحكومة المضيفة. وأعربنا عن أملنا في أن تعتمد الحكومة المضيفة مسلكا أكثر عونا. ومما يؤسف له أن بعثة منظمة المؤتمر الإسلامي تظل محرومة من المزايا والحصانات الضرورية لأداء عملها بكفاءة. ونحن نفهم أن حكومة سويسرا قدمت المزايا اللازمة لبعثة مراقب منظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف مما يسر لها التفاعل مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة الموجودة في ذلك البلد. وينبغي أن تمنح تسهيلات مماثلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك. ولذا فنحن نحث الحكومة المضيفة مجددا على أن تكفل لبعثة منظمة المؤتمر الإسلامي الامتيازات اللازمة وفق ما توخته المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة، والأحكام ذات الصلة من اتفاق المقر للأمم المتحدة مع البلد المضيف.

وأود أن أختتم بياني، بالإعراب عن ثقتنا في استمرار ازدهار التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف تواصل باكستان، بصفتها عضوا في المنظمتين، عملها في سبيل التشجيع على زيادة التعاون والتنسيق بين المنظمتين.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي العميق للأمين العام لتقريره الشامل عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الوارد في الوثيقة A/54/308. فالتقرير يعطي الدليل الذي نرحب به كل الترحيب على تعميق العلاقات بين المنظمتين، وذلك من خلال اتصالات رفيعة المستوى ومشاورات واجتماعات تقنية منتظمة. والواقع أن الأمين العام تطرق إلى عدد من المجالات قام التعاون بالفعل على أساسها الوطيد. ويثبت هذا التقرير أنه تم إنجاز الكثير، رغم أن ما يمكن القيام به ما زال كثيرا.

لقد ظل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي قائما على مدى سنوات طويلة من التفاعل المتواصل في شتى مجالات التعاون الإقليمي. وهذه الروابط الوثيقة تعبير حقيقي عن التعاون والتنسيق المطلوبين فيما بين المنظمات الدولية. وهي تثبت أن المنظمة العالمية والترتيبات الإقليمية يمكن أن تلتقي على تعزيز السلم والأمن في جميع أنحاء المعمورة.

ولا ريب في أن العلاقة بين المنظمتين أصبحت أكثر تنوعا فيما يخص التعاون المشترك. وتأتي في مقدمة القضايا التي تهم المنظمتين المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، خاصة ما يتصل منها بجهود صنع السلام، التي تشكل بُعدا بالغ الأهمية للتعاون بين المنظمتين.

وفي هذا الصدد، فإن الجهود المشتركة الرامية إلى حل الأزمة المستمرة في أفغانستان وإلى وضع حد لعذاب الشعب الأفغاني ومعاناته تمثل إحدى أولويات منظمة المؤتمر الإسلامي وتحتل مركزا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ونحن نأمل أن تواصل المنظمتان الحفاظ على صلات وثيقة بينهما وتبادل الآراء بشأن هذه المسألة وأن تسعيا إلى الضغط على الأطراف المعنية لوقف نزيف الدم والسياسات العسكرية وللحضور إلى طاولة المفاوضات.

وفيما يتعلق بجهود صنع السلام، يتعين ذكر الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة الجهود الدولية إلى حل أزمة كوسوفو، حيث توجت بالمفاوضات التي أجراها وفد وزاري من منظمة المؤتمر الإسلامي برئاسة وزير الخارجية الإيراني الذي زار عددا من العواصم في أوروبا، لا سيما في منطقة البلقان. وأدى التعاون بين المنظمتين في هذا الصدد، إلى مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في فريق أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو. ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يبشر بالخير حيث أنه حدث اتفاق عام على قيمة التشاور السياسي المنتظم بين المنظمتين.

إن مسألة الحوار بين الحضارات ترد في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أصبحت بالفعل أحد المواضيع الرئيسية للنشاط المشترك بين المنظمتين. ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بوصفها محفلا يتكون من ٥٠ دولة عضوا، تمثل خمس سكان العالم الذين ينتشرون في جميع القارات تقريبا. وهي تمثل أيضا تنوعا ثريا من الثقافات والأنظمة السياسية. وبالتالي بوسعها أن تسهم بقدر كبير في تعزيز وإثراء الحوار بين الحضارات.

ولقد بدأت منظمة المؤتمر الإسلامي تضطلع بدور نشط في الترويج لفكرة تنظيم الندوة الإسلامية المعنية بالحوار بين الحضارات، التي عقدت في طهران في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩. والندوة، التي تقدم بمبادرتها ورعاها السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أصدرت إعلان طهران بشأن الحوار بين الحضارات،. والدورة السادسة والعشرون لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في واغادوغو، اعتمدت إعلان طهران وقررت أيضا إنشاء فريق خبراء حكوميين رفيع المستوى ومفتوح باب العضوية لصياغة إعلان عالمي بشأن الحوار بين الحضارات، فضلا عن خطة عمل عشرية بالتنسيق مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة.

وعلى نحو مماثل، وبمبادرة من وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، نظمتا على نحو مشترك، بتاريخ ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، حلقة دراسية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بعنوان "إثراء عالمية حقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من مناظير إسلامية". وتلك الحلقة الدراسية، التي تشكل جزءا من عملية تسعى إلى توفير مناظير إسلامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت نقطة تحول في تاريخ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، لأنها تناولت مسألة حقوق الإنسان من جانب، ولأنها لم يسبق لها مثل في الـ ٥٠ سنة التي تمثل تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جانب آخر. وقام عشرون خبيرا في القانون الإسلامي وحقوق الإنسان، اختارتهم المفوضة السامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بعرض أرائهم وأفكارهم في تلك الحلقة الدراسية. وقد ساعدت الحلقة الدراسية على بدء تقارب في الآراء وتفاهم بين المنظمتين بشأن المسألة الهامة المتمثلة في حقوق الإنسان.

وشكلت أنشطة عديدة أخرى مواضيع للعمل المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. وأعربت البلدان الإسلامية عن رغبتها في التعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسائل هامة مثل حفظ السلم، وتدابير بناء الثقة، ونزع السلاح، وحماية البيئة والمحافظة عليها، ومكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن احترام القانون الدولي عموما وميثاق الأمم المتحدة خصوصا.

إن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين المنظمتين لا تنحصر على الإطلاق فيما سعيت إلى عرضه هنا. فهناك مجالات من الرغبات والأهداف المشتركة التي ينبغي أن يزاد تطويرها؛ ولهذه الغاية، ينبغي استكشاف سبل جديدة لتحسين التفاهم وتعزيز التعاون في شتى الميادين.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها رئيسة مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مسرورة بنتيجة سنوات عديدة من التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي. وعشية الألفية الجديدة، تتطلع منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواصلة الأنشطة المشتركة على أمل وتوقع أن نستطيع الاضطلاع، باسم جميع مواطني البلدان الإسلامية، فضلا عن البشر في العالم، بعمل مشترك يتصل بالمجالات ذات الأولوية العليا لجميع البلدان. وبدون شك، فإن الحالة الجديدة على الصعيد الدولي تقتضي باستمرار تعاونا أكثر وثوقا بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وينبغي أن نعزز إطلاق برامج جديدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على استعداد للشروع في المزيد من الأنشطة الهامة والمباشرة بدعم من الأمم المتحدة.

ونحن على ثقة من أن اعتماد مشروع القرار A/54/L.12، الذي عرضه للتو سفير بوركينا فاصو، سيمثل أساسا آخر لتعزيز أنشطة جديدة في السنة المقبلة تقع في إطار المقاصد المشتركة للمنظمتين اللتين تتمثل أهدافهما في كفالة التعاون الدولي سعيا إلى إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد تعهد حكومتي مجددا، بوصفها رئيسة مؤتمر القمة الثامن لمنظمة المؤتمر

الإسلامي، بتوجيه جهودنا صوب تعزيز وتقوية التعاون بين المنظمتن.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): نناقش اليوم على جدول أعمالنا البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". ويسرني في هذا الشأن أن أعبر عن تقديرنا العميق ودعمنا لتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة (A/54/308).

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ إنشائها عام ١٩٦٩، هي بمثابة بوتقة ينصهر فيها الفكر والرأي والتشاور، حيث تتبادل الدول الأعضاء فيها خبراتها، وتنسق مواقفها، وتحدد العمل الإسلامي المشترك الذي يضمن التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء لشعوبها في ضوء التمسك بمبادئ السلام والعدل التي نص عليها ميثاق المنظمة.

ومنذ بدء التعاون بشكل رسمي بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٧٨ اتسع نطاق ذلك التعاون، وتنوعت المجالات التي يشملها، وتركز كثير من جهد المنظمتين في الأعوام الأخيرة على مواضيع أدى تعاونهما فيها إلى نتائج إيجابية، وبخاصة موضوع الدبلوماسية الوقائية، وموضوع الحل السلمي للمنازعات، ودعم وترسيخ الأمن والاستقرار الدوليين.

إن حكومة المملكة العربية السعودية، من منطلق التزامها بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عملت على تقديم الدعم المعنوي والمادي المستمرين لمنطقة المؤتمر الإسلامي، مما ساعد المنظمة على الصمود أمام الأزمات المتعددة التي واجهتها في سبيل تحقيق أهدافها، مؤكدة في نفس الوقت على أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي ككيان عالمي يتسم بالاعتدال وينادي بالسلام، منطلقة في ذلك من مبادئ الإسلام السمحة الكفيلة بفض المنازعات بالطرق السلمية. كما ترحب وتشيد برغبة المنظمتين مواصلة التعاون الوثيق بينهما في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسعيهما المشترك لحفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامي خلال العقود الماضية بدور بناء في العديد من المجالات. ففي المجال السياسي عملت المنظمة على احتواء العديد من القضايا والنزاعات السياسية الدولية وسعت إلى حلها بالطرق السلمية، مما كان له انعكاساته الإيجابية في حفظ السلم ودعم الاستقرار والأمن الدوليين.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي اجتهدت منظمة المؤتمر الإسلامي في إقامة وتنمية تعاون كبير بين الدول الأعضاء لتأمين النمو الاقتصادي والاجتماعي عن طريق بذل الجهود والمساعي المتعددة الجوانب، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، من أجل دفع عملية التنمية وإقامة نظام اقتصادي أكثر عدلا.

وفي المجال الثقافي والإعلامي عملت منظمة المؤتمر الإسلامي على تأمين حصول جميع شعوب الدول الأعضاء على مستوى ثقافي معين يسمح لها بمواكبة تطورات العصر ومستجداته في ظل تعاليم الدين الإسلامي السمحة. وفي نفس الوقت تحرص المنظمة على تقديم صورة صادقة عن الإسلام الذي يحاول البعض النيل منه بربطه بالإرهاب، برغم إدانة المنظمة لكل أشكال الإرهاب بما فيها إرهاب الدولة.

وبرغم مرور ما يزيد على عشرين عاما على بدء مهام البعثة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أنها، مقارنة ببعثات بعض المنظمات الإقليمية الأخرى، لا تتمتع بالتسهيلات والامتيازات الكاملة الممنوحة للبعثات الأخرى لدى الأمم المتحدة بموجب أحكام اتفاقية المقر. وإننا نأمل أن تقوم الجهات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية المقر بأخذ هذا الموضوع بالاعتبار وإيلائه الأهمية التي يستحقها حتى يتسنى لمكتب البعثة القيام بمسؤولياته ومهامه بالشكل المتكامل.

وفي الختام، أؤكد دعم بلادي لمشروع القرار الذي تقدمت به بوركينا فاصو، بصفتها رئيسة الدورة الحالية لمؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، ورغبتنا اعتماده بتوافق الآراء. كما أعبر لكم عن أمنياتنا باستمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مختلف المجالات لأجل دعم بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يلاحظ أنه منذ أصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي عضوا مراقبا دائما لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥،

تحقق تقدم هام في التعاون بين المنظمتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي انعكس في تقرير الأمين العام بشأن هذا البند. فلقد شاركت منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل نشط في اجتماعات الأمم المتحدة وأجهزتها الفرعية، ودخلت أيضا في اتفاق تعاون مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة الفرعية. وأظهرت كلتا المنظمتين التزاما قويا بإيجاد حلول ملائمة للمسائل السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك. وثبت أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي جانب لا يمكن الاستغناء عنه من جوانب العلاقات الدولية.

لقد أسست منظمة المؤتمر الإسلامي قبل ثلاثين عاما، ليس لتعزيز الوحدة والتضامن بين مجتمع الأمة الإسلامية فحسب، وإنما أيضا لتحقيق التعاون بين جميع أعضائها في جميع المجالات. واليوم فإن المنظمة، بصفتها مؤسسة دولية هامة، تخدم السلم والأمن وتعمل على تحقيق مستقبل أفضل للمجتمع الإسلامي وللإنسانية بأسرها.

والبلدان المسلمة يجب أن تبذل الآن جهدا متضافرا للقيام بدور نشط في الشؤون الدولية وفي الاقتصاد العالمي، حيث أن الأمة لا يمكنها أن تكون متلقية سلبية للعولمة. وما هو مطلوب لا يقل عن ثورة فكرية في تفكير البلدان المسلمة حتى يمكنها تجنب الوقوع في عجز عن ملاحقة خطى العولمة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة أساسي لضمان أن يكون للمجتمع الإسلامي نصيب عادل في الاقتصاد العالمي والتنمية العالمية.

وبصفتنا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي وفي مجلس الأمن، يرحب وفد بلدي بالمبادرات والمهام المشتركة المختلفة التي قامت بها المنظمتان في أفغانستان لنزع فتيل التوتر ولتسهيل التوصل إلى تسويات سلمية للنزاعات هناك. وفيما يتعلق بطاجيكستان لا تزال منظمة المؤتمر الإسلامي عضوا في فريق الاتصال الذي أنشئ كجزء من مرحلة تنفيذية لعملية السلام في طاجيكستان. ولا تزال الصومال تمثل شاغلا مشتركا كبيرا لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة على حد سواء. ومن المهم للمجتمع الدولي أن يظل معنيا بمشكلة الصومال وألا يسمح لها بأن تستمر في التفاقم إلى ما لا نهاية. وإن الجهود التي بذلتها المنظمتان في قضية لوكربي أدت إلى تعليق الجزاءات في ليبيا. ونحن نأسف لأن هذا لم يسفر عن رفع الجزاءات نهائيا، الذي نأمل أن يكون ممكنا في المستقبل القريب.

ويوافق وفد بلدي على الآراء التي أعربت عنها منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن ضرورة حل الأزمة الراهنة بين العراق والأمم المتحدة بسرعة من أجل تخفيف وإنهاء محنة الشعب العراقي التي طال أمدها. ويتشاطر وفد بلدي مشاعر القلق التي تشعر بها منظمة المؤتمر الإسلامي إزاء أن مجرمي الحرب في البوسنة والهرسك الذين صدرت ضدهم عرائض اتهام لا يزالون بعيدين عن متناول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن نؤكد مجددا نداءنا بضرورة بذل جهود أكثر قوة للتعامل مع مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم عرائض اتهام والذين لا يزالون مطلقي السراح. ويجب أن نستهدف تحقيق التناسق في التزامنا وعملنا في هذا الشأن. وبقدر الجهود التي نبذلها لتقديم الإرهابيين إلى العدالة بموجب قرار مجلس الأمن الذي اتخذ مؤخرا، ينبغي ألا نكون أقل جدية في إصرارنا على احترام الإلتزام بالقبض على مجرمي الحرب الذين اتهموا بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

ولقد تعاونت المنظمتان تعاونا تاما على المستوى السياسي في جهود صنع السلام في الصراعات في أفغانستان، وطاجيكستان والصومال. وكذلك في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي النهوض بحقوق الإنسان. وهناك مجالات أخرى للتعاون تتضمن تطوير العلم والتكنولوجيا، والتجارة والتنمية، والتعاون الفني فيما بين البلدان الإسلامية، ومساعدة اللاجئين، والأمن الغذائي والزراعة، والتعليم والقضاء على الأمية، وإنشاء آلية للاستثمار ومشاريع مشتركة، وتنمية الموارد البشرية، والبيئة، والنهوض بالفنون والحرف وتعزيز التراث.

ومع أن التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة كان دائما تعاونا وثيقا، فإن غالبية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لم تستفد استفادة تامة من ثمار هذا التعاون. ولا تزال بلدان عديدة منها فقيرة ومتخلفة إنمائيا. ووفد بلدي يعتقد أن الوقت قد حان لتُقَيِّم المنظمتان المنجزات وحالات الفشل من أجل وضع استراتيجيات جديدة للتعاون مستقبلا بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

ويجب استعراض التعاون على مستوى الأمانة العامة للمنظمتين لكي يكون أكثر فعالية عند الاستجابة للتحديات في المستقبل. وينبغي للتعاون الجديد أن يهتم بالجوانب الاقتصادية، وأن يعمل على تشجيع المزيد من التجارة وتدفق الاستثمارات فيما بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، وصوب الإصلاح المبكر للهيكل المالي الدولي لمنفعة المجتمع الدولي بأسره.

وتضطلع ماليزيا دائما بدور فعال في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسنواصل القيام بدور إيجابي وبناء في تعزيز التفاهم، والتضامن، والتعاون بين البلدان الأعضاء والنهوض بتقدمها. وتحقيقا لهذا الهدف، تستضيف ماليزيا الدورة السابعة والعشرين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في كوالالمبور في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ونتطلع إلى حضور الأمم المتحدة هناك.

ويسر وفد بلادي أن يؤيد مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، الذي قدمه السفير كافاندو، الممثل الدائم لبوركينا فاصو لدى الأمم المتحدة بوصفه رئيس المجموعة الإسلامية.

ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة تحتل موقعا يسمح لها بسد الفجوة بين البلدان الإسلامية وبقية المجتمع الدولي من خلال الحوار والتعاون. وقد اعترف الأمين العام بالدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنه يعتبر منذ مدة طويلة أن منظمة المؤتمر الإسلامي شريك هام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الإسلامي وما يتعداه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام على نوعية تقريره وعلى العناية والجهد اللذين بذلهما في إعداده.

هناك أكثر من ٥٠ دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، تمثل خمس سكان العالم في جميع القارات. وهذا التمثيل العالمي تقريبا يلقي على كاهل المنظمة واجبات والتزامات ذات نطاق عالمي. وبالتالي، فمن الطبيعي أن تشاطر الأمم المتحدة نفس الأهداف والمبادئ، فضلا عن الشواغل. ولذلك، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والأعضاء في الأمم المتحدة كذلك، تعلق أهمية على التعاون بين هاتين المنظمتين في إطار شراكة مفيدة للطرفين.

والإرادة السياسية لإقامة هذا التعاون وتدعيمه والتوسع فيه أدت إلى إنشاء آلية مناسبة للتشاور تجمع بين جهود المنظمتين بحثا عن حلول للأزمات التي تواجهها الأمة الإسلامية. وقضية فلسطين، التي كانت عاملا هاما وراء إنشاء المنظمة، تحتل مكانا خاصا بين هذه الأزمات. وبلادي، السنغال، التي تترأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تشهد على أهمية العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه القضية.

وفي المجال السياسي، يمتد هذا التعاون إلى مناطق الصراع الأخرى، بما فيها أفغانستان، والصومال، وطاجيكستان، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، ومؤخرا كوسوفو. وتحمل هذه الصراعات في طياتها تهديدات للسلم والأمن في المناطق المعنية، وتتيح الفرصة دائمة للمنظمتين للعمل معا على استكشاف وتطبيق سبل ووسائل تخفيض التوتر في تلك المناطق. وبالتالي، عملت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة في أزمة البلقان بغية تقديم المساعدات الإنسانية الضخمة إلى اللاجئين، والاضطلاع بالمهمة الصعبة لبناء السلام في كوسوفو وتعميرها.

والدبلوماسية الوقائية واستعادة السلم وصونه ليست مجالات التعاون الوحيدة بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة. فقد تزايد هذا التعاون زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية ليشمل مجالات واسعة وهامة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة، واللاجئين - وباختصار فإنه شمل من الناحية العملية كل مجالات أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها.

وفي هذا الإطار تواصل المنظمتان تنسيق أنشطتهما في مجال الأولويات الـ ١٠ التي جرى تحديدها في الاجتماع العام لممثلي الأمانتين العامتين والأجهزة والوكالات التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٨. وتتضمن هذه الأولويات التجارة، وتنمية الموارد البشرية، وحماية البيئة، والقضاء على الأمية، ويمكن حتى أن تكون أنماطا لتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات أخرى.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أؤكد الاتفاق الكامل بين المنظمتين فيما يتعلق بالحوار بين الحضارات، وهو

فكرة قدمها في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة الرئيس خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد اتخذت الجمعية العامة بعد ذلك قرارا بتخصيص سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وإنني مقتنع بأن المنظمتين ستتعاونان تعاونا وثيقا في عام ٢٠٠٠ بغية التحقيق الكامل لهذه المبادرة الهائلة.

ويمر العالم المعاصر بحقبة من التحديات الخطيرة والمتنوعة التي يجب مجابهتها بالعزيمة والإرادة العامة للمجتمع الدولي ككل. والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي هو في الواقع إحدى الاستجابات الواجبة لكل هذه التحديات. ولكل هذه الأسباب، يؤيد وفد بلادي اعتماد مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة A/54/L.12 بتوافق الآراء، وهو مشروع القرار الذي عرضه بلباقة ممثل بوركينا فاصو، متكلما باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد كولبي النرويج (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على الأمين العام كوفي عنان والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد سيد محمد خاتمي، رئيس إيران، لالتزامهما بالتعاون بين المنظمتين، ولعملهما على توسيعه إلى ميادين جديدة من الاهتمامات المشتركة. ونرحب بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وما فتئت الأمم المتحدة منذ البداية واحدة من أحجار الزاوية في سياسة النرويج الخارجية. وكلما أصبحت المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي أكثر تعقيدا، زادت أهمية المفاوضات والاتفاقات المتعددة الجوانب وكذلك زادت أهمية دور المنظمات الإقليمية، وتؤمن النرويج بأن هذه المنظمات تشكل أدوات هامة للنهوض بمبادئ الأمم المتحدة. ونحن نعتبر أن منظمة المؤتمر الإسلامي شريك حيوي للأمم المتحدة بسبب نفوذها الإقليمي الواسع. ونحن ندرك أيضا أن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يتجاوز كثيرا العالم الإسلامي.

وتؤيد النرويج بالكامل التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في بحثهما المشترك عن حلول للمشاكل العالمية المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وتقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية. ونحن نرحب بالجهود المتزايدة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي للنهوض بالسلام والأمن الدوليين. وبعد ملاحظتنا للتطور الإيجابي في المغرب فإننا نشجع المنظمتين على مواصلة تعزيز التعاون في ميداني صنع السلام والدبلوماسية الوقائية. ومن الأهمية في هذا المجال الاجتماعات الدورية الرفيعة المستوى التي تعقد بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي والاتصال المنتظم على مستوى إدارة الشؤون السياسية وبعثة المراقبة الدائمة عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة.

ونحن نطلب بصفة خاصة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن تجددا جهودهما للعثور على حل تفاوضي للصراع في أفغانستان. وتضطلع منظمة المؤتمر الإسلامي بدور هام في هذا الصراع عبر الوطني الذي يشمل عددا من البلدان الإسلامية. ومن المبادرات الجديرة بالثناء المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بصورة مشتركة. وبالمثل فإن جهود حفظ السلام المنسقة فيما يتعلق بالصراع في طاجيكستان تشكل مساهمة ذات شأن في العمل من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

وتشجع النرويج أيضا التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في بلدان مثل الصومال وفي البلقان.

والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والفرعية يعمل على توسيع الحوار ليشمل ميادين جديدة. ويسرنا أن نلاحظ تبادل المعلومات والتعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي بقصد تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وشكلت مذكرة التفاهم التي وقعها صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ متابعة هامة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في القاهرة. ونحن نرحب بالخطوات المتخذة نحو زيادة تنفيذ برنامج عمل القاهرة، ولا سيما

فيما يتعلق بالإسلام وصحة الإنجاب، والإسلام ومركز المرأة، والإسلام والسكان والتنمية.

وتلاحظ النرويج مع التقدير إن وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعمل سويا في الميادين ذات الاهتمام المشترك. كما ندرك بأن هناك تعاونا بين مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ على الرغم من عدم ذكر هذا التعاون في تقرير الأمين العام. ونحن نشجع الحوار في ميدان حقوق الإنسان.

وتعد التعليقات الإسلامية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مساهمة قيمة في الفهم المتبادل لالتزامنا المشترك. واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة ليس للتأكيد على أهمية حرية الدين والمعتقد فحسب وإنما أيضا لتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المجتمعات الدينية - بما في ذلك ما هو على الصعيد غير الحكومي - في السعي إلى إيجاد حلول للصراع. ويعمل تآلف أوسلو، المؤسس بولاية من مؤتمر أوسلو المعني بحرية الدين أو المعتقد مع جماعات دينية وعقائدية لمتابعة هذا البرنامج.

واسمحوا لي أن أسترعي الانتباه إلى قضيتين أخريين هما حقوق المرأة والحق في التعليم. وكما ذكرت النرويج في مؤتمر القاهرة، فإن تعليم المرأة هو أهم طريق منفرد نحو ارتفاع الإنتاجية وخفض وفيات الأطفال. ويسرنا ملاحظة أن تعليم البنات مدرج الآن في برامج التعاون بين عدد كبير من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الختام، تُعرب النرويج مرة أخرى عن تقديرها لالتزام الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بتنمية التعاون بين المنظمتين. ونأمل أن تزداد علاقة العمل هذه تطورا في السنوات المقبلة.

السيد الشواشي (تونس) (تكلم بالعربية): تعكف الجمعية العامة اليوم من جديد على النظر في مسألة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي مسألة دأبت الجمعية العامة على تدارسها بصفة دورة واتخاذ قرار سنوي لدفع هذا التعاون إلى الأمام. ويتمثل التعاون بين المنظمتين في إطار التعاون والتشاور والتنسيق في مجمل القضايا الجهوية والدولية وخاصة تلك التي تهم العالم الإسلامي اليوم وذلك طبقا للأسس التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة لتدعيم التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية. وهو دليل على ما يمكن أن يقدمه مثل ذلك التعاون من مساهمة قيمة في تجسيد أهدافه ومبادئ الأمم المتحدة في كافة الميادين.

إن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي هو مثال على ما يمكن أن يحرزه التعاون بين المنظمة الأممية والمنظمة الجهوية من أهمية وتنوع كما يبرز ذلك من خلال التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع والذي نشكره عليه. لقد شمل ذلك التعاون في السنة الماضية مجالات متنوعة سياسية منها واجتماعية وكذلك إنسانية. وقد عملت المنظمتان على التنسيق والتشاور بينهما بصفة مستمرة لإيجاد حلول للمشاكل ذات العلاقة بالأمن والسلم الدوليين لإطفاء فتيل عدد من المنازعات والأزمات. كما عملت المنظمتان على دفع التعاون والشراكة بينهما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الفني. ولقد أطرد التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية. وفي هذا المجال تواصل التشاور بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حل سلمي للنزاع في أفغانستان، وهو ما نسجله بارتياح ونرجو تواصله بما يعزز حظوظ الحل السلمي المنشود. كما ندعم كافة أوجه التشاور بين المنظمتين وتنسيق جهودهما بما يتعلق بمجمل المسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك مثلما كان الشأن عليه كذلك بالنسبة لأزمة كوسوفو.

أود كذلك في كلمتي هذه أن أنوه بالتعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو تعاون قد سجل لبنة جديدة في السنة الماضية وشمل حقولا متنوعة مثل التجارة والتعاون الفني والأمن الغذائي والزراعة وتنمية الموارد البشرية، وتقديم المساعدات للاجئين وغيرها من الميادين. وهناك أمثلة عديدة على مختلف أوجه ذلك التعاون. وفي هذا الشأن فإننا ندعو إلى مزيد من الدعم الفني وكافة أشكال المساعدة الأخرى من قبل الأمم المتحدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها من أجل تدعيم ذلك التعاون.

وفي ضوء ما سبق، فإننا نؤيد مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة حول هذا الموضوع والوارد في الوثيقة A/54/L.12.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يود وفد مصر في البداية أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره حول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وعلى المعلومات المفيدة الواردة فيه.

إن مصر تولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وفي هذا السياق، فإن مصر ترحب بعقد اجتماع المتابعة الأول بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وذلك في إطار متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للمنظمات الإقليمية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في تموز/يوليه من نفس العام. كما نرحب بمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في هذين الاجتماعين.

إن تركيز اجتماع المتابعة الأول بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على موضوع منع الصراع هو خطوة هامة نحو المزيد من التفعيل لأحكام الفصل الثامن الذي يحكم وبوضوح العلاقة بين الأمم المتحدة وكافة المنظمات الإقليمية، لا سيما في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين. ومصر ترحب بصفة خاصة باستمرار المشاورات بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل السياسية، خاصة ما يتعلق منها بجهود صنع السلام الجارية في القضايا التي تهم المنظمتين وذلك من خلال لقاءات الأمينين العامين للمنظمتين أو مشاورات المسؤولين المنتظمة على مستوى العمل السياسي.

ولا شك أن مثل هذه المشاورات هي قناة لنقل الشواغل الخاصة للدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي يقرب عددها، أي هذه الدول، من ثلث عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، تجاه قضايا الاهتمام المشترك بين المنظمتين بما يساهم في الجهود الدولية الساعية لإيجاد حلول عادلة وشاملة ومتوازنة لهذه القضايا والتي نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر قضية فلسطين والبوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغانستان وغيرها من قضايا السلم والأمن الدولي التي تحتاج لتكاتف الجهود الدولية لإيجاد حلول سياسية عادلة لها.

إذا كان موضوع منع الصراع محل تركيز اجتماع المتابعة الأول بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وإذا كان مجال حفظ السلم والأمن الدولي هو بعد رئيسي لهذا الموضوع، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي بعد آخر يتزايد الإقرار الدولي بأهميته وصلته الوثيقة بمنع الصراعات يوما بعد يوم. ومن هنا فإن مصر ترحب بأوجه التعاون القائمة بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام في هذا الشأن. وإننا نأمل أن ينعكس هذا التعاون في صورة مزيد من المشروعات الملموسة المحددة التي تشارك فيها أجهزة المنظمتين في الدول الإسلامية. كما نرجو أن يمتد هذا التعاون إلى مجالات أخرى على رأسها مجال تسهيل نقل التكنولوجيا إلى الدول الإسلامية وبناء قدراتها الوطنية والمساهمة في تعزيز التعاون بين هذه الدول وبعضها مع بعض في هذا المجال الحيوي خاصة ونحن على مشارف القرن الجديد. ونتمنى أن يتحقق ذلك من خلال تعاون ودعم أجهزة ووكالات الأمم المتحدة للجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية في هذا الشأن.

ومن مجالات التعاون المميزة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي يوليها وفد مصر أهمية خاصة، التعاون في المجال الثقافي. إن أهمية هذا التعاون تزداد بلا شك في ظل عالم تتردد فيه بعض النظريات مثل الصراع بين الحضارات وغيرها، وهي نظريات تتناسى جوانب التفاعل التاريخي الإيجابي بين الحضارات المختلفة والمساهمات التراكمية للحضارات في تطور التاريخ الإنساني، ومنها بلا شك الحضارة الإسلامية بمساهماتها الثقافية والعلمية والإنسانية التي لا يمكن إنكارها. إن مصر ترحب في هذا السياق بالتعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وتأمل أن يتعزز هذا التعاون في صورة المزيد من الندوات الدولية المشتركة التي من شأنها تعريف العالم بفضل الحضارة الإسلامية على التاريخ الإنساني.

ولا يفوتني لدى الحديث عن أوجه التعاون بين أجهزة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي أن أشيد بالتعاون القائم بين الجانبين في المجال الإنساني، وذلك سواء من خلال التنسيق بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

أو من خلال دعم الأخيرة ودولها لجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من أجل تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

إن وفد مصر يتطلع إلى عقد الاجتماع العام لممثلي الأمانة من منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في العام القادم ليكون بمثابة فرصة لمراجعة شاملة للتقدم الحادث في دعم التعاون بين الجانبين والسعي لتعزيزه على مشارف القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق، يتقدم وفد مصر بنداء إلى الدولة المضيفة (الولايات المتحدة) للنظر بصورة إيجابية في معاملة بعثتي المراقبة الدائمة لكل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية في نيويورك على نفس قدم المساواة مع باقي البعثات المراقبة الأخرى حتى يتسنى لهاتين البعثتين القيام بواجباتهما المنشودة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الآن الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد لماني (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالعربية): أود في مستهل كلمتي أن أتقدم بالنيابة عن معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وباسمي شخصيا، بأخلص التهاني إليكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، ولدينا اعتقاد راسخ بأن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية هي خير ضمان على إدارتكم أعمال هذه الدورة بطريقة فعالة وحاسمة. كما أود أن أعبر عن بالغ تقديرنا لسلفكم معالي ديدييه أوبيرتي لما حققه من نجاح مرموق في إدارة أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

يشرفني ونحن ننظر في البند ٢٩ المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" أن استعرض بعض التطورات التي حدثت في مجالات التعاون بين المنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خلال الفترة الماضية. وهناك التزام مشترك من المنظمتين بتكثيف التنسيق وتوثيق التعاون بينهما وفي سعيهما لإيجاد حلول للقضايا المشتركة مثل السلام والأمن ونزع السلاح وتقرير المصير وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون التقني.

وقد ألقى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/54/308 الضوء على هذا التعاون. ولا بد لي في هذا المضمار أن أتوجه بعبارات التقدير إلى معالي الأمين العام السيد كوفي عنان على قيادته الحكيمة للمنظمة الدولية وإسهامه الفعال في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. كما أعبر عن تقديرنا للمدراء التنفيذيين للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على الجهود المتفانية المبذولة لتوطيد أسس التعاون بين المنظمتين من أجل تنفيذ البرامج المشتركة وتفعليها.

وتأكيدا للاحتياجات المتزايدة والمتطلبات المشتركة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد نص قرار الجمعية العامة ١٦/٥٣ الصادر في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨ على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين في كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، والتي تضمن تقرير الأمين العام استعراضا مفصلا لها. كما أنها كانت مواضيع البحث في الاجتماع السنوي الذي عقد بين الأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي يوم ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ بمقر الأمم المتحدة على هامش أعمال دورتنا هذه. وهناك تشاور مستمر بين الأمينين العامين للمنظمتين حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك ومن بينها قضية فلسطين والوضع في الشرق الأوسط والصومال وكوسوفو وسيراليون وغيرها.

كما أود الإعراب عن تطلعنا للاجتماع العام بين ممثلي الأمانة العامة لمنظومة الأمم المتحدة وممثلي الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي وكذلك الاجتماعات التنسيقية بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمؤتمر الإسلامي وأجهزته الفرعية، والمزمع عقدها في جنيف خلال عام ٢٠٠٠، لمراجعة وبحث نتائج التعاون والأنشطة المشتركة والاتفاق على خطط للفترة القادمة والنظر في المقترحات المتعلقة بتعزيز آليات التعاون.

ولا يفوتني أن أؤكد مجددا الاهتمام الكبير الذي توليه منظمتنا لموضوع إصلاح هيئة الأمم المتحدة

ومجلس الأمن نظرا للمصلحة المباشرة والحيوية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تحديد نتائج هذا الإصلاح. وهو ما أكد عليه الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ومن الميدان السياسي انتقل إلى ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد أشار تقرير الأمين العام إلى استمرار تحقيق تقدم في مجالات التقنية والتجارة والتنمية والتعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين، والأمن الغذائي، والزراعة، والتعليم، ومحو الأمية، وآليات الاستثمار، وتنمية الموارد الإنسانية والبيئة.

وفي هذا الصدد يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة أن منظمة المؤتمر الإسلامي قامت خلال السنة الماضية بتوقيع مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية لتعزيز التعاون في مجالات التربية الاجتماعية والعائلية والسكانية والصحة الإنتاجية وغيرها من المسائل ذات الصلة. كما ستوقع مذكرة تفاهم ثانية خلال هذا الشهر مع برنامج الأغذية العالمي للقيام بأنشطة مشتركة في الدول الأعضاء المعنية بأنشطة البرنامج العالمي، وتعزيز التعاون والتنسيق حول الأنشطة ذات الاهتمام المشترك. ونجري كذلك حاليا مفاوضات مع الأمم المتحدة لاستكشاف سبل ووسائل إقامة تعاون وثيق في مجال حماية الطفولة في النزاعات المسلحة.

تفضل سعادة المندوب الدائم لبوركينا فاصو، بصفته رئيسا للمجموعة الإسلامية، بتقديم مشروع قرار التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي والمعروض عليكم في الوثيقة A/54/L.12 المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى فقرتين من الفقرات العاملة نظرا لأهميتهما: أولا، الفقرة العاملة الثالثة والتي تطلب من الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي مواصلة التعاون بينهما في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ونزع السلاح وتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وحقوق الإنسان الأساسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الفني. ومما لا شك فيه أن مضمون هذه الفقرة يجسد إرادة الأمم المتحدة في إشراك منظمتنا في الجهود والوساطات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حلول للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وثانيا، الفقرة العاملة ١١ التي تنص على حث مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالات الرئيسية على زيادة المساعدات التقنية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدمها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي بأجهزتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة بغية تعزيز التعاون بينهما. إننا نرحب بهذا الدعم الذي من شأنه تعزيز إمكانات منظمتنا لتكون مساهمتها في المهام المشتركة مع الأمم المتحدة أكثر فاعلية.

واسمحوا لي أن أتطرق مرة أخرى إلى مسألة سبق لي أن تطرقت إليها أمام جمعيتكم الموقرة في دورتها الثالثة والخمسين ولكن يحدوني الأمل مجددا في أن ذلك قد يمكننا من تحقيق الغاية المنشودة. والمسألة تتعلق بالتسهيلات والامتيازات الممنوحة للبعثات لدى الأمم المتحدة بموجب أحكام اتفاقية المقر. وليس خافيا على أحد أن البعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لا تتمتع بهذه التسهيلات والامتيازات كاملة مقارنة ببعثات بعض المنظمات الإقليمية الأخرى.

وإننا إذ نعيد طرح هذه المسألة، فإننا نأمل أن تقوم الجهات المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية المقر بأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار وتوليها الأهمية التي تستحقها حتى يتسنى لنا الاضطلاع بمسؤولياتنا ومهامنا بشكل فعال وعلى الوجه الأكمل.

وعودة إلى المشروع المعروض عليكم فإنني أرجو أن يتم اعتماده بالإجماع بتوافق الآراء. ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أؤكد مجددا على حرص منظمة المؤتمر الإسلامي على استمرار التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة والالتزام الكامل بأحكام الميثاق من أجل تحقيق الأهداف السامية التي تسعى إليها الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.12.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.12؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.12 (القرار ٧/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/53/420)

مشروع القرار (A/54/L.13)

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بيرو، كدأبه في السنوات الماضية، أن يعرض مشروع قرار في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال على أساس تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣/٥٢ - المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (A/53/420) - المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية". وتم تعميم مشروع القرار هذا بوصفه الوثيقة A/54/L.13.

وكما نذكر، منذ أن أدرج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٨٧، فإن النظر فيه يمكن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تبين بوضوح أولوياتها الوطنية من خلال المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ولهذا التبيان أهمية متزايدة في السياق الحالي لعملية العولمة، التي تمثل ظاهرة تحتاج فيها مختلف الأطراف الفاعلة في كل بلد من بلداننا إلى التبادل المثمر للخبرات أثناء دخولها تدريجيا في هذه العملية.

وفي هذا الصدد، يقع على عاتق المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - وهي هيئة قائمة منذ أكثر من ٢٧ عاما - أن تحقق مزيدا من التعاون في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة من خلال آلية تتسم بالمرونة وتوفر فرصة إجراء مشاورات دورية. وفي عام ١٩٩٦، اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية، وهو المجلس الوزاري للمنظومة، برنامجا نشطا لتحديث وإعادة هيكلة المنظمة يتألف بصفة رئيسية من إعادة توجيه برنامج عملها وتحديث أسلوب عملها. وقد تسنى هذا التبادل السلس للخبرات بفضل مشاركة الوكالات المتخصصة، وبرامج الأمم المتحدة وغير ذلك من المنظمات.

وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨، وضعت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية برامج للتعاون التقني بين البلدان النامية في ميادين الإدارة اللامركزية ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة.

وتأمل بيرو أن يحصل مشروع القرار هذا، كشأنه في السنوات الماضية، على التأييد بتوافق آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ليعكس بذلك روح الإسهام في الجهود التي يبذلها كل إقليم في السعي إلى إثبات أن التنمية أيضا عملية تشاركية وشاملة.

السيد كيربينس (سورينام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في مناقشة البند ٣٢ من جدول الأعمال بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير الجماعة الكاريبية لممثل بيرو على عرضه لمشروع القرار A/54/L.13، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية". وأود أن أوصي بأن تعتمده الجمعية العامة بالإجماع.

وبنفس القدر، تفخر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأن تقدم الشكر إلى الأمين العام على تقريره المفيد الوارد في الوثيقة A/54/420 ، الذي يوضح مختلف الأنشطة في مجالات التعاون بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتلك الأنشطة يمكن وصفها بأنها أنشطة كبيرة ومتنوعة.

إن عصرنا الحاضر يتميز بالعولمة المتزايدة للأسواق. وينتج عن ذلك تركيز للقوة والنفوذ في أيدي الأمم والمؤسسات والأفراد الذين يستطيعون السيطرة على ثروة المعلومات المتعلقة بجميع جوانب التفاعل البشري، سواء أكان اقتصاديا أم ماليا أم سياسيا أم اجتماعيا أم ثقافيا. وهي تنطوي في نفس الوقت على خطر تهميش الذين لا يستطيعون التكيف بصورة ناجحة مع التغيرات.

ويمكن للمنظمات الإقليمية مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أن تضطلع بدور لا غنى عنه في مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان الصغيرة والضعيفة مثل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، على جعل عملية التكيف أقل تكلفة، وأقل إيلاما، وسريعة، وذلك بتحليل اتجاهات عملية العولمة الجارية، والتوصية بالخيارات المتاحة للسياسة وتعزيز الجهود الرامية إلى زيادة الإندماج بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبين المناطق دون الإقليمية في نصف عالمنا، وبين منطقتنا والمناطق الأخرى. ومن خلال هذه الأنشطة أسهمت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في إدماج الدول الأعضاء فيها في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات المتنامية، المشتركة النفع والمترابطة، القائمة بين مختلف المناطق دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك فإن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية حزينة للغاية للحدث المأساوي الذي وقع في شباط/فبراير ١٩٩٨، ونتج عنه تدمير مقر الأمانة الدائمة في كاراكاس. وقد مثل هذا الحادث نكسة في قدرتنا المؤسسية على التعامل مع العملية المزدوجة المتمثلة في التأقلم مع التغيرات الأساسية على الصعيد العالمي وجهودنا الرامية إلى تعزيز عملية الإندماج، في منطقتنا وبين منطقتنا والمناطق الأخرى.

وأدى هذا الحادث المأساوي إلى أن تركز الدول الأعضاء اهتمامها ليس على ترميم الممتلكات القيمة للمنظمة فحسب، ولكن أيضا على معالجة ضعفها المؤسسي وقصور كفاءتها وعلى إيجاد السبل لتحسين الحالة المالية الصعبة للمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ومن خلال القرارات التي اعتمدت في الاجتماعين الاستثنائيين السابع والثامن للمجلس الوزاري وفي الاجتماع الرابع والعشرين العادي للمجلس، ابتدرت الدول الأعضاء عملية لإعادة الهيكلة والتحديث من شأنها أن تزود المنظومة في نهاية المطاف بالأدوات اللازمة للاستجابة بطريقة إيجابية لمطالب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبعد هذه التغييرات، ستركز المنظومة الاقتصادية أنشطتها المستقبلية على ثلاثة جوانب مواضيعية هي العلاقات خارج منطقتنا، والعلاقات داخل منطقتنا والتعاون الإقليمي. وسيخضع برنامج عملها، وميزانيتها وإدارتها للموارد البشرية للتغييرات وعمليات التكيف اللازمة حتى تصبح في موقف تتمكن فيه من الوفاء بولايتها وفقا لهذه الجوانب الاستراتيجية المواضيعية. والتعاون المعزز بين المنظومة الاقتصادية والأمم المتحدة في هذه المجالات سيعود بالفائدة على منظومة الأمم المتحدة وجميع البلدان المنتمية إلى أسرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبغية وضع الحالة المالية للمنظمة على أساس سليم، فقد اعتمدت الدول الأعضاء في المنظومة الاقتصادية برنامج الحافز للتسديد لكي توفر الوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج عملها. وتعهدت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بأن تدعم هذه الأنشطة الهامة وهي تناشد البلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تواصل الإسهام في تمويل برنامج العمل، وأن تزيد مساهماتها القيمة، حيثما أمكن.

وستظل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالنسبة للجماعة الكاريبية، أداة قيمة لتوفير المعلومات المتعلقة بكيفية التعامل مع المسألة البالغة الأهمية والمتصلة بالتنمية، ألا وهي، كيفية تمويل التنمية. ولذا، جدير بالثناء أن الاجتماع الوزاري الخامس والعشرين، الذي سيعقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩، قد اختار فكرة "الخيارات المتاحة أمام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إزاء الأزمة المالية العالمية" فكرة رئيسية له. وقد ظلت تلك الأزمة تشكل مصدر قلق لبلدان الجماعة الكاريبية، باعتبار أنها تواجه هي أيضا عقبات في اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنميتها.

وتستطيع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، استنادا إلى خبرتها في هذا الموضوع، أن تؤدي دورا في المساعدة على تحديد السبيل الذي ينبغي للأمم المتحدة اتباعه لمعالجة المسائل المعلقة المتصلة بعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل، والذي سيُناقش في وقت لاحق، عندما تستأنف اللجنة الثانية المناقشات المتعلقة بهذه الموضوعات أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

وإذ نشهد ختام القرن وبزوغ فجر الألفية الجديدة، يجري تركيز اهتمام أكبر له ما يبرره بحق على منظمتنا

العالمية، أي على الأمم المتحدة، لكي تقود خطانا على طريق مجابهة التحديات التي تواجه البشرية.

وربما يتوقف تعريف الأمن الإنساني، وكيفية تحقيق الأهداف المستمدة من مفهومنا لما يرفع من شأن كرامة البشرية، على مدى قدرتنا على جعل الأمم المتحدة أداة فعالة لكي تساعدنا في هذا المسعى.

وفي منطقتنا، علينا أن ننظر إلى المنظمات الإقليمية بقدر أكبر من العناية حتى نصبح قادرين على الإسهام في تحقيق تلك الأهداف من منظورنا الإقليمي.

ولا شك أن التعاون وتبادل المساعدة بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبين الأمم المتحدة لن يكون أمرا منطقيا فحسب، وإنما سيجعل مهمتنا أيسر بعض الشيء.

ولذلك تتصور الجماعة الكاريبية قيام قدر أعظم من التعاون بين المنظومة الاقتصادية وبين الأمم المتحدة كسبيل لضم جهود المنطقة إلى جهود المنظومة الدولية لإضفاء مزيد من التعاون والتماسك على نضالنا المشترك لما فيه صالح الشعوب التي نمثلها، وإننا نتطلع إلى تعميق العلاقات القائمة بين مؤسستينا.

وفي الختام، تكرر الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تأييدها للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ولكنها تتطلع بالمثل إلى اتخاذ تلك المؤسسة إجراءات ملموسة بهدف مساعدة هذه الدول في جهودها الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل فعال.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): تود فنزويلا كبلد شرفه أن يكون مقرا للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، أن تكرر تقديرها للجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، من خلال الوكالات المتخصصة للمنظومة، لتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، في المجالات التي لها الأهمية الأولية بالنسبة لتنمية منطقتنا.

وتتزايد أهمية هذا التعاون على نحو مطرد في وقت بدأت المنظمة العالمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مواجهة ظاهرة العولمة وتقييم آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما بين وفد سورينام، فاننا سنعقد في الأيام القليلة القادمة في كراكاس، يومي الثلاثاء والأربعاء، الاجتماع العادي الخامس والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية للمنظومة الاقتصادية، والذي سيكون موضوعه الرئيسي هو الخيارات المتاحة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مواجهة الأزمة المالية الدولية. وقد حظيت الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بدعم هيئات الأمم المتحدة في مجال الإعداد للمناقشة التي ستجرى بشأن هذا الموضوع.

وفي إطار التعاون مع الأمم المتحدة، يسعدنا أن نلاحظ، بين جملة أمور، استمرار الاتفاق بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبين المنظومة الاقتصادية، بشأن "الاتصال في خدمة التكامل بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"؛ ومشاركة المنظومة الاقتصادية في الاجتماع الإقليمي الرابع عشر لمنظمة العمل الدولية؛ والإسهام الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المعنون "صوب نظام مالي دولي مستقر وقابل للتنبؤ به، وعلاقته بالتنمية الاجتماعية" الذي عقدته حكومة المكسيك وشاركت فيه أيضا المنظومة الاقتصادية. وتعتقد فنزويلا بأهمية أن تتواصل هذه الجهود وتتضاعف حتى يتسنى لها الإسهام في التنمية الاجتماعية للمنطقة.

وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، فما يهم أعضاء المنظومة الاقتصادية بصفة خاصة هو ضمان مواصلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الدعم المالي والتقني للبرامج التي تضطلع الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية بتنفيذها بهدف تكملة أنشطة التعاون والمساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

ويسعد فنزويلا أن تشارك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.13، المعروض على الجمعية والذي قدمه وفد بيرو، ونحن على ثقة من أنه سيعتمد بتوافق الآراء في هذه القاعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أو أن أعلن انضمام البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/54/L.13 وذلك منذ عرضه على الجمعية العامة، وهي: الأرجنتين، والسلفادور، وغيانا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، وهايتي.

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/54/L.13.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.13؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.13 (القرار ٨/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا، الذي يرغب في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت.

واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن ممارسة تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وانه ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سيلفينيونين (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة لكي أوضح موقف الاتحاد الأوروبي. لقد انضم الاتحاد الأوروبي إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/54/L.13 المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ولكنني أود في نفس الوقت أن أسجل الملاحظات التالية.

فيما يتعلق بالفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق، نلاحظ أن القرار يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة على تجديد مساهماتها وتكثيف دعمها للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وتعاونها معها. وعلى حد علم الاتحاد الأوروبي فإن القرارات والاتفاقات المتعلقة بمثل هذه الأنشطة يتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الإدارة في كل من الوكالات المتخصصة، وغيرها من المنظمات والصناديق والبرامج وفقا لترتيب الأولويات والميزانيات المتفق عليها لكل منها.

وإننا نؤيد الطلب المعرب عنه في الفقرة ٥ من المنطوق بإجراء استعراض في الوقت المناسب لتقييم تنفيذ الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وأيضا لتقييم مدى ملاءمته.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسجل قلقه لأن الدول الأعضاء لم تتح لها، للمرة الثانية على التوالي، الفرصة الكافية للتشاور مع بعضها بصفة غير رسمية بشأن هذا القرار، ويطالب لصالح الشفافية وسهولة العمل في الجمعية العامة، بأن تتاح للدول الأعضاء مثل هذه الفرصة في المستقبل بتوزيع مشاريع القرارات في وقت مبكر قبل النظر فيها في المناقشة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.